قراءة في مستقبل الأزمة التونسية

د. عمرو الشوبكي
محلل سياسي - مركز الأهرام
للدراسات السياسية والاستراتيجية

أثارت قرارات الرئيس التونسي تجميد عمل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة جدلاً واسعاً داخل تونس وخارجها، في نفس الوقت الذي أيدها قطاع واسع من الشعب التونسي.

سنحاول في هذه الورقة أن نقترب من الأسباب التي دفعت الرئيس التونسي إلى الإقدام على هذه الخطوة وأيضاً تداعياتها في الداخل وسيناريوهات المستقبل.

طبيعة الأزمة

بدأت الأزمة السياسية في تونس في أعقاب نجاح ثورتها في ٢٠١٠ في إجراء تغيير سلمي للنظام القائم، فبدأت بصعوبات حكم «الترويكا» الذي قادته حركة النهضة، ثم الأجواء التي صاحبت كتابة الدستور وجعلت نصوصه الخاصة بالسلطة التنفيذية بها نقاط ضعف كثيرة، وأخيراً المسار السياسي الذي جاء في أعقاب انتخابات ٢٠١٩ البرلمانية والرئاسية وأسفر عن حصول حركة النهضة على ٥٤ مقعداً من أصل ٢١٧ مقعداً ثم حزب «قلب تونس» على ٣٨ مقعداً ثم التيار الديمقراطي الاجتماعي ثالثا بـ ٢٢ مقعدا، يليه ائتلاف الكرامة (٢١ مقعداً) ثم الحزب الدستوري الحر (١٦ مقعداً) وتحيا تونس (١٤ مقعداً)، ثم حصلت باقي القوي على ما بين مقعد و٤ مقاعد بما فيها حزب نداء تونس الذي أسسه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي، والذي اختفي تقريبا من الساحة السياسية.

أما الرئيس قيس سعيد فقد حقق فوزا كاسحا في الانتخابات الرئاسية إذا حصل على حوالي ٧٥٪ من أصوات الناخبين وبدت البلاد وكأنها على أعتاب مرحلة استقرار بعد إتمام الاستحقاقات الانتخابية.

ولم تدم كثيراً اللحظة المبشرة حيث دخلت البلاد في أزمات متتالية نتيجة ضعف الصلاحيات الممنوحة للرئيس في الدستور، مقارنه بالنظم الرئاسية الديمقراطية في العالم كله، وهو نقاش سبق وطرحه الرئيس الراحل الباجي قائد السبسي حين طالب قبل رحيله بتعديل الدستور من اجل الذهاب نحو النظام الرئاسي، ودعا رئيس الحكومة يوسف الشاهد إلى التخلي عن منصبه وهو ما رفضه وأعاد تشكيل حكومته بالتحالف مع حركة النهضة.

والحقيقة ان أي مقارنة بين الصلاحيات الممنوحة للرئيس في النظام التونسي ونظم رئاسية ديمقراطية أخري مثل فرنسا وأمريكا، ودول أمريكا الجنوبية يتضح فيها ضعف الصلاحيات الممنوحة لرئيس الجمهورية في الدستور التونسي.

إن أي قراءة لباب السلطة التنفيذية والفصول من ٧١ حتى ٨٨ المتعلقة برئيس الجمهورية ومن ٨٩ حتى ١٠١ المتعلقة بالحكومة سيكتشف أن صلاحيات الرئيس المنتخب من الشعب محدودة خاصة في الشئون الداخلية، وإن صلاحيات رئيس الوزراء المنتخب من البرلمان أكبر من الرئيس، وهو ما جعل منذ اللحظة الأولي ليس فقط هناك تنازع في السلطات إنما «مكايدات سياسية» بين رئيس الحكومة المدعوم من حركة النهضة ونوابها، وبين رئيس الجمهورية أصابت البلاد بشلل سياسي خاصة مع تفاقم الأزمة الصحية التي ضربت البلاد مع انتشار فيروس كورونا.

قرارات الرئيس

قرر الرئيس قيس سعيد في ٢٥ يوليو ٢٠٢١ تجميد عمل البرلمان وإعفاء رئيس الحكومة من منصبة، وعاد وقرر في نهاية شهر سبتمبر الماضي «مواصلة تعليق جميع اختصاصات مجلس نواب الشعب، ومواصلة رفع الحصانة البرلمانية عن جميع أعضائه، ووضع حد لكافة المنح والامتيازات المسندة لرئيس مجلس نواب الشعب وأعضائه».

إلى جانب «مواصلة العمل بتوطئة الدستور وبالبابين الأول والثاني منه، وبجميع الأحكام الدستورية التي لا تتعارض مع هذه التدابير الاستثنائية، إضافة إلى إلغاء الهيئة الوقتية لمراقبة دستورية مشاريع القوانين».

كما منح الرئيس التونسي نفسه صلاحية «إعداد مشاريع التعديلات المتعلقة بالإصلاحات السياسية بالاستعانة بلجنة يتم تنظيمها «بأمر رئاسي».

وقد نص الفصل ٨٠ من الباب الرابع من الدستور التونسي والذي استند عليه الرئيس في قراراته:

«رئيس الجمهورية في حالة خطر داهم مهدد لكيان الوطن وأمن البلاد واستقلالها، يتعذر معه السير العادي لدواليب الدولة، أن يتخذ التدابير التي تحتمها تلك الحالة الاستثنائية، وذلك بعد استشارة رئيس الحكومة ورئيس مجلس نواب الشعب وإعلام رئيس المحكمة الدستورية، ويعلن عن التدابير في بيان إلى الشعب. ويجب أن تهدف هذه التدابير إلى تأمين عودة السير العادي لدواليب الدولة في أقرب الآجال، ويُعتبر مجلس نواب الشعب في حالة انعقاد دائم طيلة هذه الفترة. وفي هذه الحالة لا يجوز لرئيس الجمهورية حل مجلس نواب الشعب كما لا يجوز تقديم لائحة لوم ضد الحكومة».

واعتبر قيس سعيد أداء البرلمان وخاصة نواب النهضة، يمثلون خطراً داهماً على البلاد مما استوجب التجميد، ومع ذلك فإن عدم نص هذا الفصل بأي صورة من الصور على إنه من حق رئيس الجمهورية تجميد عمل البرلمان أو الاستفتاء على حله جعل في قرارات رئيس الجمهورية محل خلاف دستوري بصرف النظر عن الرأي السياسي فيها.

والواضح أن الدستور التونسي نشأ بعيوب مرحلة «ما بعد الثورة» التي اعتبرت أن مواجهه الاستبداد يكون بتقليص صلاحيات رئيس الجمهورية وتحصين البرلمان حتى وضعت صلاحيات الرئيس في منازعة مع رئيس الحكومة وأصابت النظام السياسي بالشلل.

فالباب الرابع الخاص بالسلطة التنفيذية كان رد فعل لمناخ الخوف من عودة الاستبداد، وهو تخوف مشروع وقتها، ولكنه لم ير مخاطر بناء نظام بلا رأس وغير قادر على

الإنجاز ويعيش على المعارك السياسية الصغيرة ودون أي قدرة على التنمية السياسية والاقتصادية.

ويلاحظ أن معظم الفصول المتعلقة بصلاحيات رئيس الجمهورية في تونس جاءت محدودة، فالدستور التونسي مثلا لا يعطي لرئيس الجمهورية الحق في حل البرلمان وهو أمر مطلوب وتطور إيجابي، ولكنه لا يعطي الشعب الحق في أن يستفتي على سحب الثقة من البرلمان وكأنه كيان فوق الشعب نفسه، ولنا أن نتصور لو كان الدستور التونسي نص على أن من حق الرئيس أن يدعوا الشعب للاستفتاء على سحب الثقة من البرلمان لكانت النتيجة بأغلبية كبيرة مع سحب الثقة ولم يكن في حاجة إلى اتخاذ قرارات استثنائية بتجميد عمل البرلمان، واعتبرها البعض من غير دستورية.

لقد اتضح مؤخراً أن الرئيس سعيد بات مقتنعاً بضرورة تعديل الدستور والذهاب نحو نظام رئاسي ديمقراطي يحصل فيه رئيس الجمهورية على الصلاحيات المتعارف عليها في كل النظم الرئاسية، ويطرح التعديلات على الشعب ليقول الأخير كلمته إما بالموافقة عليها أو الرفض.

الفاعلون السياسيون

الخريطة السياسية في تونس تضم الأحزاب السياسية والنقابة العمالية الأكبر والأبرز وهي الاتحاد التونسي للشغل، وكلاهما سيلعب دوراً في مستقبل النظام التونسي وفرص نجاح الرئيس قيس سعيد في إجراء التعديلات الدستورية وموافقة الشعب عليها في الاستفتاء المنتظر.

١ - الأحزاب السياسية

تعاني الأحزاب السياسية في تونس من أزمات كثيرة، ولازال أقواها من الناحية التنظيمية ولو بالمعني النسبي هو حركة النهضة، ومع ذلك فهي تمثل أقلية منظمة رفضها قطاع واسع من الشعب التونسي.

وقد سعت حركة النهضة طوال السنوات الماضية إلى التركيز على هدف وحيد هو البقاء الأبدي في السلطة، بصرف النظر عن تغير التوازنات السياسية، ولذا لم يكن غريبا أن تسعي إلي التحالف مع كل الأحزاب ومع كل رؤساء الحكومة طالما سيعطيها

فرصة للبقاء في السلطة حتى لو كانت حصيلة هذه التحالفات هي الفشل الذريع كما جري مؤخراً مع حكومة المشيشي وقبلها مع حكومة يوسف الشاهد التي نجحت حركة النهضة لجذبه إليها وفرضت عليه الدخول في صراع مع رئيس الجمهورية الراحل الباجي قائد سبسي.

ويمكن اعتبار حركة النهضة في مساحة وسطى بين التنظيم الديني والحزب السياسي المدني أو بالأحرى هي خليط بين الاثنين وهو ما جعلها تتقدم بقوة للسيطرة إذا لاحت لها فرصة تكريس مشروع التمكين مثلما تفعل أي جماعة إخوانية، وتتراجع وتناور مثل أي حزب سياسي مدني في حال وجود ضغوط قوية عليها في الداخل والخارج.

ومع ذلك فإن حركة النهضة لازالت تمثل رأس الحربة في مواجهة قرارات قيس سعيد، صحيح أنها لم تنزل حتى هذه اللحظة بشكل مباشر إلي الشارع لمواجهة إجراءات الرئيس، إلا أنها تعرف أن أحد الأسباب الرئيسية وراء دعم الشعب لقرارات الرئيس إنها في مواجهة مع ممارسات حركة النهضة وأداء البرلمان.

إن قدرة الرئيس التونسي على وضع خريطة طريق مقنعة لغالبية التونسيين، والذهاب نحو استفتاء لتعديل الدستور في اتجاه نظام بناء نظام رئاسي ديمقراطي من شأنه أن يحجم حركة النهضة وينهي محاولات هيمنتها على المنظومة السياسية والإدارية.

أما باقي الأحزاب التونسية فهي تعاني من ضعف تنظيمي حتى لو كان لها تمثيل كبير في البرلمان مثل حزب قلب تونس، أما الأحزاب اليسارية والقومية فمعظمها مؤيد للرئيس بشروط الشراكة معها، أما الحزب الدستوري الحر فهو لديه حضور على الساحة السياسية والبرلمانية ويستمد الجانب الأكبر من تأثيره من عدائه الصريح لحركة النهضة ولجماعة الإخوان المسلمين.

ومع ذلك فإن الأحزاب المؤيدة أو المعارضة لقيس سعيد لن يكون دورها حاسماً في تحديد مستقبل النظام السياسي والإصلاحات المقترحة، في حين أن حركة النهضة هي وحدها التي يمكن أن تدخل في معركة مع رئيس الجمهورية، ستخسرها بالحتم في حال حافظ الرئيس على شعبيته ونال ثقة الشعب في استفتاء تعديل الدستور.

٢- الاتحاد التونسي للشغل

يمثل الاتحاد التونسي للشغل رمانة الميزان في الساحة النقابية والسياسية التونسية وهو الذي سيحسم بدرجة كبيرة مستقبل النظام السياسي التونسي، وإن دعمه لإصلاحات الرئيس وموافقته على تعديل الدستور سيحسم المعركة لصالح بناء نظام سياسي ودستوري جديد.

وقد تأسس الاتحاد التونسي للشغل في ٢٠ يناير ١٩٤٦ على يد كل من فرحات حشاد ومحمد الفاضل بن عاشور، ومقره تونس العاصمة، وله ٢٤ اتحاداً جهوياً و١٩ منظمة قطاعية و٢١ نقابة أساسية، وهو عضو في الاتحاد الدولي لنقابات العمال الحرة، وفي اتحاد النقابات الدولي، ويمتلك صحيفة الشعب.

وظل الاتحاد منذ الثورة التونسية كيان وطني ونقابي كبير، وحجر زاوية رئيسي في تفاهمات كثيرة شهدتها البلاد، فكان أحد مكونات رباعي الحوار الوطني الذي حصل على جائزة نوبل للسلام في ٢٠١٥ حيث نجح في إخراج تونس من أزمتها السياسية عبر الحوار الوطني والتوصل للمصادقة على دستور ٢٠١٤ وتنظيم الانتخابات التشريعية والرئاسية.

وعاد الاتحاد ولعب دوراً مميزاً في الأزمة الأخيرة ومثلت قوته وتنظميه وانتشاره الطرف المقابل القادر على أن يواجه حركة النهضة إذا خرجت عن الدستور والقانون وهددت مدنية الدولة.

ويكفي قراءة البيان الذي أصدره الاتحاد التونسي تعقيباً على قررات الرئيس سعيد ليتضح حجم تأثيره واستقلاليته، وأعلن دعمه المشروط لها حين قال بشكل واضح: « أنّ التدابير الاستثنائية التي اتّخذها رئيس الجمهورية كانت استجابة لمطالب شعبية وحلاً أخيراً لتعقّد الأزمة التي تمرّ بها البلاد في غياب أيّ مؤشّر لحلول أخرى عمل كثيرون على إحباطها. ونذكّر بضرورة توفير كلّ الضمانات للحفاظ على المكتسبات المجتمعية وضمان الحقوق والحريات وفي مقدّمتها الحقوق الاقتصاديّة والاجتماعية والنقابية المضمّنة في الدستور وتدعيم المسار الديمقراطي وتطويره بالاحتكام إلى الآليات الديمقراطية والتشاركية.

موقف الاتحاد التونسي للشغل مثل رسالة لكل من تيار النهضة وحلفائها الإقليمين الذين اعتبروا أن الديمقراطية تعني تفصيل نظام سياسي على مقاس حزبها وإخوانه

وإنه لا توجد مشكلة في انهيار النظام الاقتصادي والصحي ورفض إصلاحات رئيس الجمهورية طالما يسيطر النهضة وحلفاءها على البرلمان، وأيضا رسالة لدعاة الاستبداد الذين اعتبروا إنه ليس مهما التمسك بالدستور والديمقراطية والحقوق الاقتصادية.

سيكون للاتحاد التونسي للشغل دور حاسم في تحديد شكل النظام السياسي ومستقبله وهو قادر على دعم إجراءات الرئيس وضمان تحولها إلي «إصلاحات».

مستقبل النظام السياسي

أمام تونس مرحلة عصيبة قادمة ستواجه فيها البلاد تحديات كثيرة، ومع ذلك فإن وجود أكثر من فاعل سياسي مدني، بجانب حرص الرئيس على إجراء تعديلات على الدستور لخلق نظام سياسي قادر على العمل والانجاز، فإن هذا يعظم من فرص نجاح التجربة رغم التحديات الكبيرة التي تواجهها.

ويصبح أمامها سيناريوهان:

الأول تعثر إصلاحات الرئيس نتيجة نجاح حركة النهضة في حشد الشارع ضد إجراءاته، أو نتيجة اخطاء يقع فيها تستغلها الحركة وحلفائها، وهو سيناريو لا نرجحه لاعتبارات كثيرة أهمها أن الدعم الشعبي الذي ناله الرئيس قام أساساً على رفض «منظومة النهضة» وحلفائها، وليس نتيجة كاريزما استثنائية للرئيس أوقرارات اقتصادية أو اجتماعية أعطته شعبية كبيرة، إنما هي نتيجة رفضه لسياسات حركة النهضة وتجميده البرلمان الذي تسيطر عليه.

الثاني هو نجاح الرئيس قيس سعيد في قراراته الإصلاحية بأن يضع تعديلات على الدستور من خلال لجنة تضم كفاءات وخبراء قانون دستوري تعطي لرئيس الجمهورية الصلاحيات المتعارف عليها في كل النظم الرئاسية الديمقراطية، ثم تعرض هذه التعديلات على الشعب في استفتاء عام.

يقينا إن موافقة الشعب على التعديلات الدستورية سيفتح الباب أمام بناء نظام سياسي قادر على الإنجاز والعمل فيه رئيس منتخب مباشرة من الشعب يعين حكومته التي يعطيها الثقة ويراقبها برلمان منتخب.

مالم ترتكب أخطاء فادحة في الأسابيع القادمة فإن فرصة نجاح الرئيس قيس سعيد في إجراء الإصلاحات المطلوبة على الدستور راجحة.